

من الكراهية إلى الأمل: تقرير لجنة التحقيق في الكراهية أثناء جائحة كوفيد-19

ملخص تنفيذي

مارس/أذار 2023

يمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير باللغة الإنجليزية على: bchumanrights.ca/Inquiry-Into-Hate

لقد فقدنا براءتنا الجماعية أثناء جائحة كوفيد-19. نحن نعرف بأنه لا يمكننا أن نعتبر من بين المسلّمات مجتمعاتنا المحلية، وطاقنا، ورتين حياتنا اليومي أو أنظمتنا السياسية. نعرف الآن بأن شيئاً صغيراً بحجم الميكروب يمكنه أن يخلق الفوضى حول العالم في غضون أسابيع. ونعرف الآن أنه فضلاً عن الأزمة الصحية بهذا الحجم فإننا سنرى الأزمات الاجتماعية، مثل تصاعد وتيرة الكراهية والعنف. لا يمكن أن نتفاجأ بتصاعد وتيرة الكراهية في حالات الأزمات المقبلة. يجب علينا مواجهة ما شهدناه أثناء الجائحة واتخاذ الإجراءات الآن بغية تجنب حدوثها مرة أخرى.

في حين أن الكراهية ليس بالأمر الجديد، تمثل الجائحة فترة من تجربتنا المشتركة التي كانت مليئة بالخوف، وانعدام الثقة، والانقسام، والكراهية. ووجدت المؤسسات المصممة للمحافظة على سلامتنا ودعم سيادة القانون والديموقراطية أمام تحديات شتى. وتمثل فترة رأينا فيها بشكل متزايد إسكات أصوات هؤلاء الذين تعرضوا للكراهية عبر شبكة الإنترنت. وهي فترة لا يتم تمثيلها فقط بالكراهية المبنية على العرق أو الدين، ولكن أيضاً الكراهية الموجهة ضد المثليين والنساء والعمال المهاجرين والإعلاميين الصحفيين والسياسيين وغير ذلك الكثير.

وهي أيضاً فترة شهدنا فيها درجة ملحوظة من الرعاية الجماعية. وازدادت بشكل كبير التوعية العامة عن العنصرية وآثارها الحقيقية على حياة الأشخاص المصنفين على أساس عرقي. وكثفت المجتمعات المحلية جهودها لإظهار التضامن مع الأشخاص الأكثر تضرراً والمجاهرة برفض الكراهية.

وهذا هو السياق الذي بدأ فيه مفوض حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا هذا التحقيق الرسمي – التحقيق في الكراهية أثناء جائحة كوفيد-19 - لدراسة الزيادة في الحوادث المتعلقة بالكراهية في بريتش كولومبيا أثناء جائحة كوفيد-19، ولدراسة الأسباب الجذرية ولوضع توصيات قابلة للتنفيذ. ولإطلاع التحقيق، قام المفوض بوضع إطار مرجعي وتعريف لـ "حادثة الكراهية". ووضع المفوض وكادر العمل عمليات تحقيق بحيث تكون سهلة الوصول، ويتيح المشاركة فيها على نطاق واسع، وشاركت فيها المجتمعات المحلية، وكانت مستنيرة الصدمة.

قام المفوض بجمع المعلومات والأدلة من خلال:

- 46 جلسة استماع شفوية افتراضية حيث تم الاستماع إلى 100 شخص، بما في ذلك 52 جمعية
- 20 مذكرة خطية
- استطلاع الرأي العام لعينة تمثيلية من الناس في بريتش كولومبيا
- استبيان عام سمعنا من خلاله من أكثر من 2500 شخص
- مطالبة المعلومات من 46 هيئة عامة
- مجموعتان من مطالبة المعلومات من جميع أقسام الشرطة البلدية في بريتش كولومبيا وقسم شرطة الخيالة الملكية الكندية في بريتش كولومبيا
- أوامر ومطالبة المعلومات من سبعة من شركات وسائل التواصل الاجتماعي
- خمسة تقارير بحث خارجية عن مواضيع ذات صلة بالتحقيق
- بحوث عبر الولايات القضائية
- تجمع شخصي للشيوخ

من خلال هذا الدليل، توصل المفوض إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية:

- **تصاعدت وتيرة حوادث الكراهية بشكل ملحوظ أثناء الجائحة.** سمع المفوض عن الكراهية التي تم الشعور بها في كل ركن من أركان بريتش كولومبيا على أساس العرق، الجنس، التوجه الجنسي، الدين والانتماء إلى الشعوب الأصلية وخاصة الأشخاص من ذوي الهويات المتقاطعة. وكان تصاعد وتيرة الكراهية الموجهة ضد الآسيويين تتسم بحدة خاصة، إضافة إلى الكراهية والعنف المرتكب على أساس الجنس.
- أثناء الجائحة، تعرض الكثير من الناس إلى الكراهية في الأماكن العامة والخاصة والتي هي جزء من حياتهم اليومية. وشملت هذه الأماكن الشوارع، المنتزهات، المواصلات العامة، المطاعم، المحلات التجارية، المدارس، بيئات الرعاية الصحية ومنازلهم الخاصة. تراوحت حوادث الكراهية بين التعليقات والإهانات المتسمة بالكراهية، الكتابة على الجدران، الإضرار بالممتلكات، التحرش البدني والاعتداء، التهديد بالعنف، وتعرض الناس للبطش أو رمي النفايات عليهم مروراً بالاعتداءات العنيفة.
- **تتعرض المجتمعات المحلية المهمشة إلى الكراهية بشكل غير متناسب** وخاصة تلك المجتمعات ذات الهويات المتقاطعة. تسبب الكراهية في إلحاق ضرر بدني وعاطفي فوري وعلى المدى الطويل، الخوف على سلامتهم ونضوب شعورهم بالانتماء. وله أيضاً تأثير مخيف على حرية التعبير. تكون آثار الكراهية تراكمية.
- **تصاعدت وتيرة العنف الجنساني بشكل ملحوظ أثناء الجائحة** في حين أن نظم دعم الضحايا والناجين كانت مغلقة أو تم تشغيلها بقدرة منخفضة، مما عرضت الضحايا والناجين لخطر كبير. كان ينبغي توقع هذه الزيادات وتخفيف آثارها لأن أزمات المجتمع السابقة أدت إلى زيادات مماثلة. ويلاحظ المفوض الأدلة المتزايدة للصلة بين العنف الجنساني، وكره النساء وعمليات القتل الجماعية. بينما تظهر الكراهية المرتكبة على أساس الجنس بشكل متكرر في العنف الجنساني، نادراً ما يعتبر هذا العنف كراهية وفق القانون أو داخل المجتمع بصفة عامة.
- **تصاعدت حدة الكراهية عبر شبكة الإنترنت بشكل متزايد أثناء الجائحة.** لاحظ المفوض بأن عوامل عديدة ساهمت في زيادة الكراهية عبر شبكة الإنترنت أثناء الجائحة، بما في ذلك قضاء وقت أكثر على الإنترنت، سرعة انتشار



المعلومات الخاطئة، نظريات المعلومات المضللة والمؤامرات، تصميم منصات التواصل الاجتماعي والإنفاذ غير الكافي لسياسات الشركات فيما يتعلق بخطاب الكراهية. تولد العديد من الخوارزميات التي تستخدمها منصات التواصل الاجتماعي لكسب الربح أيضاً الكراهية عن طريق دفع المشاهدين إلى مضامين تحض على الكراهية. تبين سياسات وممارسات العديد من منصات التواصل الاجتماعي انعدام الالتزام لمعالجة زيادة الكراهية في منصاتهم. الكثير من هذه الشركات غير شفافة فيما يتعلق بكيفية ظهور الكراهية في منصاتها أو كيف يقومون بمعالجتها، والتي يمكن أن تحجب نطاق المشكلة بل يؤدي إلى تضخيمه.

• الكراهية ليست مسألة جديدة. للكراهية تاريخ طويل في بريتش كولومبيا، وهي متجذرة في السلطة

والتحكّم وأنماط التمييز والظلم الراسخة منذ أمد بعيد. من الصعب الفصل بين الظروف المحددة للجائحة (بما في ذلك العزلة، الخوف والقلق، زيادة الوقت الذي يتم قضاءه على الإنترنت والضغط الاقتصادي) وصعود ظاهرة القومية البيضاء التي عادت إلى الظهور قبل الجائحة (ولا سيما في سياق صعود القادة الشعبويين في الولايات المتحدة وحول العالم). ومع ذلك، فإن النتيجة هي نفسها - تصاعد ظهور حوادث الكراهية في جميع أنحاء بريتش كولومبيا.

بينما تنعكس الكراهية من خلال تصرفات الأفراد، فإنها تعمل على تعزيز نظم الاضطهاد القائمة. ولكن، لا تسبب كافة أشكال التمييز وعدم المساواة في خطاب الكراهية والعنف. فيما يتعلق بالكراهية أثناء الجائحة بشكل خاص، تدعم الأبحاث النفسية فكرة أن الإحساس بخطر المرض قد يكون مرتبطاً ارتباطاً قوياً برهاب الأجانب وغيرها من أشكال التمييز. شهدت الأوبئة السابقة زيادات مماثلة في حوادث الكراهية. تشمل العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الكراهية أثناء جائحة كوفيد-19 على الضغوط الاقتصادية، القلق والخوف، الديناميات العالمية والمحلية لإلقاء اللوم، التعبنة ضد تدابير الصحة العامة، التباعد الاجتماعي والعزلة، الكحول وتحديات الصحة العقلية، وغياب المجتمع المحلي والشعور بالانتماء، تطبيع الكراهية ونشر المعلومات الخاطئة، نظريات المعلومات المضللة والمؤامرات، والتطرف العنيف الذي تحفزه الأيديولوجيا واليمين المتطرف.

• فقدان البيانات المتعلقة بحوادث الكراهية التي تقع في قطاعات وبيئات مختلفة في جميع أنحاء

المقاطعة يعيق العمل. طلب المفوض بيانات مكثفة عن الكراهية لإثراء التحقيق. لاحظ المفوض بأن معظم البيانات العامة لا تقوم بجمع البيانات المتعلقة بحوادث الكراهية. ولاحظ المفوض أيضاً بأن هناك مشاكل وقيود تتعلق بجودة البيانات في بيانات الشرطة والادعاء العام والمحكمة (بما في ذلك عدم وجود تتبع عندما يتم اعتبار الكراهية عاملاً مشدداً للعقوبة). علاوة على ذلك، لم تكن شركات التواصل الاجتماعي قادرة أو راغبة في تقديم بيانات تتعلق بالكراهية في منصاتهم في بريتش كولومبيا وكندا أثناء الجائحة إلى المفوض.

• كانت الاستجابات القانونية للكراهية غير فعالة إلى حد كبير في معالجة المشكلة (بما في ذلك استجابات القانون

الجنائي والمدني والإداري) بسبب مشاكل تتعلق بالإبلاغ (انعدام السلامة في استجابات الشرطة، التنسيق بين الإبلاغ من قبل المجتمعات المحلية والمساءلة فيما يحصل للتقارير)، نهج أكثر تحفظاً لقيام الشرطة ومحامي التاج في التوصية أو توجيه التهم (مما يؤدي إلى عدد قليل جداً من الملاحقات القضائية مقارنة بتقارير الكراهية التي بدأت تظهر في المجتمع المحلي)، تعذر الوصول إلى نظام العدالة المدنية، فقدان المعرفة بآليات التسوية المدنية ووجود حالات تأخير شديدة في محكمة حقوق الإنسان.

• ردود فعل الحكومة للكراهية كانت غير فعالة إلى حد كبير في معالجة المشكلة بسبب ندرة السياسات ذات الصلة

في المؤسسات العامة، غياب البيانات، النقص في تمويل جمعيات المجتمع المحلي التي هي في وضع جيد لمعالجة الكراهية في مجتمعاتهم المحلية والفتش في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان لإدارة حالات الطوارئ.

¹ مارك شالير، داميان آر. موراي، ومارليس كي. هوفر، "الجهاز المناعي السلوكي وعلم النفس الوبائي: علم النفس المتطور وتجنب الأمراض ومدى تأثيرها على المواقف، التصرفات، والصحة العامة أثناء تفشي الأوبئة"، المجلة الأوروبية لعلم النفس الاجتماعي، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، 1-37.



- يمكن أن تكون استجابات المجتمع للكراهية فعالة عند وجود تمويل كافٍ وتنسيق مركزي. بشكل خاص، أثبتت جمعيات المجتمع المحلي فعاليتها في دعم أولئك الذين عانوا من الكراهية، وكذلك في تقديم طرق خروج لمرتكبي حوادث الكراهية.

توصيات المفوض

بعد مراجعة جبل من الأدلة في هذا التقرير، من المستحيل أن ننكر بأننا في لحظة حساب. في مجتمعنا المستقطب، يجب أن نكون حاسمين في تعاطفنا ومبدعين في وضع استجابات غير عنيفة للكراهية. تم تنظيم توصيات المفوض وفقاً للمواضيع التالية التي ظهرت من الأدلة الوفيرة الواردة في هذا التقرير:

- فهم الكراهية والاعتراف بأضرارها
- السلامة والانتماء
- المحاسبة وإصلاح الأضرار الناجمة

تلقي هذه المواضيع الضوء على أن الحلول تكمن في فهم ما نفكر إليه في استجاباتنا المجتمعية للأزمات. على سبيل المثال، يجب معالجة الجهل المجتمعي من خلال التعليم، يجب معالجة الإفلات من العقاب من خلال تعزيز آليات المحاسبة، ويجب مواجهة العزلة الاجتماعية من خلال البرامج المصممة لتعزيز الانتماء والعلاقات.

رغم أن المفوض يدرك بأن الحكومة الفدرالية تقع خارج ولايتها التشريعية، فإنها تعرب عن أملها في أن توصياتها الموجهة لشركات التواصل الاجتماعي ستساعد في توفير المعلومات للوائح الحكومية لهذه الجهات الفاعلة على الإنترنت. توصيات المفوض مدرجة في أدناه. للحصول على النسخة الكاملة للتوصيات، بادر بمطالعة "[التحليلات والتوصيات من أجل التغيير](#)".

لثبت الحياة في تغييرات السياسة الموصى بها أدناه، يوصي المفوض بأنه على حكومة بريتش كولومبيا إظهار التزامه بمعالجة الكراهية في مجتمعاتنا في أوقات الأزمات وخارجها من خلال إنشاء الآليات المؤسساتية التالية:

1 يجب أن يقوم رئيس مكتب الخدمة العامة في بريتش كولومبيا بإيجاد وظيفة في مستوى وكيل الوزير أو منصب أعلى لتنسيق وقيادة منع الكراهية والاستجابة لها. يجب أن يكون ضمن هذا المنصب مسؤولية الإشراف على تنفيذ توصيات هذا التقرير على مستوى حكومة المقاطعة والهيئات العامة ذات الصلة. من الضروري أن يغطي ولايات هذا المنصب لتشمل جميع مجالات الكراهية، بما في ذلك الكراهية على أساس الجنس (بما في ذلك الهوية والتعبير الجنساني)، العرق، الدين، الانتماء إلى الشعوب الأصلية، التوجه الجنسي، الإعاقة، الحالة الاجتماعية وغيرها الكثير.

2 ينبغي أن يلتزم رئيس وزراء المقاطعة والوزراء بوضع إستراتيجية وخطة عمل على نطاق الحكومة لمعالجة الكراهية، بحيث تكون مستندة إلى هذا التقرير، جداول زمنية ونتائج واضحة وشفافية في تقديم التقارير. يجب أن يتم تمويل الاستراتيجية وخطة العمل بشكل كافٍ ويشمل ما يلي:

أ. إنشاء مجلس استشاري مجتمعي لوضع الخطة من خلال تمثيل أشخاص تعرضوا إلى الكراهية في حياتهم.

ب. الالتزام بنشر بيانات موثوقة عن حوادث الكراهية، وفق قاعدة بيانات الشرطة، تقارير التواصل الاجتماعي وآليات الإبلاغ المجتمعية المركزية.

ت. نشر تقرير سنوي عام عن مدى التقدم الحاصل وفق هذه الخطة، من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التغيير الذي يطرأ بمرور الزمن.



ث. إدخال تعديل، لكي تنظر فيها الجمعية التشريعية، في مدونة حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا (الفقرة 47.12) لإعطاء التفويض التشريعي لمفوض حقوق الإنسان من أجل توفير إشراف مستقل على تنفيذ هذه الإستراتيجية.

توصيات بشأن فهم الكراهية والاعتراف بأضرارها:

3 تقع على عاتقنا جميعاً، كأفراد يشكلون مجتمعاتنا المحلية ومقاطعتنا، التزام فهم الكراهية ومواجهتها في مجتمعاتنا المحلية. لسنا عاجزين على مواجهة الكراهية. نحن ملتزمون بتعليم أنفسنا، بما في ذلك مراجعة هذا التقرير من خلال التركيز على تجارب هؤلاء الذين عانوا من الكراهية. ينبغي علينا أن ندرك مسؤوليتنا في أن نعامل بعضنا البعض باحترام وكرامة وخلق شعور بالانتماء والقبول في مجتمعاتنا ومؤسساتنا العامة. لدعم هذا الهدف المهم، سيستمر مكتب مفوض حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا (BCOHRC) في استحداث مبادرات تعليمية رامية إلى التصدي للكراهية.

4 يجب على وزارة التعليم ورعاية الطفل أن تزيد بصورة كبيرة مناهضة الكراهية في الصفوف من روضة الأطفال إلى الصف 12 لكي يتمكن جميع الطلاب من تطوير المعرفة والمهارات والمواقف اللازمة لتحديد ومحاربة الكراهية والتطرف. يجب أن تقوم الوزارة بما يلي:

أ. إدراج التعليم المناهض للكراهية بشكل مباشر في المنهاج فيما يقل عن "فكرة كبيرة" واحدة ودعمها من خلال كفاءات ومحتوى ومواد دعم محددة للمنهاج التعليمي.

ب. إضافة الكراهية والمعلومات الخاطئة والمضللة إلى إطار محو الأمية الرقمية للوزارة.

ت. إدراج تاريخ ومساهمات الشعوب الأصلية والأشخاص السود والشعوب الأخرى المصنفة عرقياً والنساء ومجتمع الميم والأشخاص ذوي الإعاقات والمجتمعات الأخرى المعرضة للتهميش في المنهاج.

5 قيام وزير السلامة العامة والنائب العام وبدعم من المدعي العام بتطوير نظام مركزي للإبلاغ عن حوادث الكراهية على مستوى المقاطعة بقيادة مدنية أو مجتمعية وتقديم التمويل الكافي له وتشجيعه والذي يجب تصميمه للقيام بما يلي:

أ. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والناجين. من باب التوضيح، يجب أن يتضمن نظام الإبلاغ هذا تمويلاً لمناصر قوي يمكن بسهولة الوصول إليه وشبكة مستشارين لربط الأشخاص الذين يقدمون بلاغات عن حوادث الكراهية فوراً بالمساعدة التي يحتاجونها، بما في ذلك خدمات دعم الصحة العقلية.

ب. دعم الضحايا والناجين للتعامل مع النظام القضائي، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، تقارير الشرطة وعمليات العدالة التصالحية.

ت. جمع بيانات مصنفة موثوقة وسهلة المنال، تحليل البيانات بشأن الاتجاهات السائدة وتقديم التوصيات للوزارة بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه الاتجاهات.

ث. مراعاة احتياجات الشباب وتجاربهم فيما يتعلق بالكراهية في المدارس والمؤسسات الأخرى الموجهة للشباب.

يجب أن يكون نظام الإبلاغ هذا متعدد اللغات وسهل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة ويستخدم منصات إبلاغ متعددة مثل الإنترنت و عبر الهاتف، رسالة نصية وبريد إلكتروني. يجب أن تكون خدمات الدعم المتاحة من خلال نظام الإبلاغ هذا سهل الوصول إليه في كافة المجتمعات الريفية والحضرية والناحية. يجب على مؤسسات الخدمة الأولية في القطاعين العام والخاص نشر معلومات عن كيفية الوصول إلى نظام الإبلاغ وخدمات دعم الضحايا والناجين بطرق مرئية لجميع الموظفين وللأشخاص الذين يخدمونهم.

6 يجب على جميع خدمات الشرطة في بريتش كولومبيا، بما في ذلك أقسام الشرطة البلدية وشرطة الخيالة الملكية الكندية (حيث أنها تعمل بموجب عقد مع المقاطعة) إعادة توجيه الأموال الداخلية لإضافة تدريب إضافي وإلزامي لمنسوبي الشرطة الجدد



والتطوير المهني المستمر عن كيفية الاستجابة لجرائم الكراهية والتحقيق فيها والتوصية بتوجيه الاتهامات. يجب أن يتبع التدريب المقاييس الموحدة التي وضعتها وزارة السلامة العامة والنائب العام ويجب أن تهدف إلى زيادة تدريب المنتسبين غير المتخصصين في هذا المجال، بما في ذلك كيفية معرفة حوادث الكراهية ومتى ينبغي النظر إلى العنف الجنساني بصفتها تهمة تتعلق بالكراهية.

توصيات لبناء السلامة والانتماء:

7 يجب على وزير السلامة العامة والنائب العام، وبدعم من المدعي العام، تقديم الدعم والتمويل لبرامج التنمية المجتمعية الإصلاحية والتعافي للتعامل مع الكراهية. يجب أن يتم تطوير برامج العدالة التصالحية لمنع الكراهية ومعالجة الكراهية حال حدوثها، ويجب أن تشمل على خدمات قوية لدعم الصحة العقلية والتي يتم تقديمها من أولئك الذين يتمتعون بالخبرة في مجال معالجة الكراهية.

يجب أن تسترشد نهج العدالة التصالحية بالشعوب الأصلية والتقاليد القانونية للشعوب الأصلية. يمكن أن تشمل أيضاً مجتمعات وقادة المجتمعات المتعددة الثقافات وبين الأديان في العمليات التصالحية حسب الاقتضاء. يجب أن تكون الخدمات سهلة الوصول في كافة المجتمعات الريفية والحضرية والناحية. نظراً للمخاطر المحتملة من النهج التصالحي (كما تم توضيحه بالتفصيل في هذا التقرير)، يجب أن يشمل على تقييم البرنامج وإبلاغ العامة عن فعاليته. ينبغي توجيه البرنامج نحو الشينيين التاليين:

- أ. أخذ محرضي الكراهية والأشخاص المعرضين لخطر ارتكاب الكراهية بعيداً عن الأيديولوجيات والمجموعات البغيضة، مع التركيز على بناء المجتمع والشعور بالانتماء. ينبغي على أولئك الذين ارتكبوا الكراهية في السابق تقديم المساعدة في تطوير برامج العدالة التصالحية الموجهة لمرتكبي الكراهية أو الجناة المحتملين، ويجب أن تكون هذه البرامج متاحة للأشخاص الذين يتم التحقيق معهم و/أو الذين تمت ملاحقتهم قضائياً أو صدرت عليهم أحكام للجرائم الجنائية المتعلقة بالكراهية وفق القانون الجنائي بالإضافة إلى هؤلاء المعرضين لخطر ارتكاب جرائم.
- ب. تقديم الدعم لضحايا حوادث الكراهية والناجين منها. يجب أن يتم تركيز عمليات العدالة التصالحية على منظور واحتياجات وموافقة ضحايا حوادث الكراهية والناجين منها، ويجب أن تُركّز أيضاً على أهمية روابط المجتمع المحلي وخدمات الدعم المجتمعية.

8 يجب أن يعمل وزير السلامة العامة والنائب العام مع وزير إدارة الطوارئ والاستعداد المناخي لإدراج نهج مبني على حقوق الإنسان للإجراءات القائمة للاستجابة لحالات الطوارئ، وبوجه خاص:

- أ. يجب أن يشمل التخطيط لحالات الطوارئ للأزمات الرئيسية على التخطيط لمعالجة تصاعد وتيرة خطاب الكراهية والعنف المبني على الكراهية، بما في ذلك العنف الجنساني. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لسلامة العاملين في الخطوط الأمامية.
- ب. يجب وضع إستراتيجية للاتصالات في أوقات الأزمات لضمان وجود اتصالات متعددة اللغات ويمكن الوصول إليها بسهولة، وتكون دقيقة وقائمة على الأدلة وشفافة. يجب أن تقوم الاتصالات بتشجيع الاندماج والتماكك وسرعة إدانة الكراهية بكل أشكالها.
- ت. الحفاظ على شبكة واسعة من الجمعيات المجتمعية الممولة تمويلاً جيداً للعمل ضد الكراهية، بما في ذلك العنف الجنساني. يجب أن تجري دراسة استقصائية للجمعيات المجتمعية المشتركة في تقديم الدعم للضحايا والناجين ومرتكبي الجرائم لتقييم أثر استجابة الحكومة للحالات الطارئة أثناء الجائحة لدمج هذه الاستنتاجات في إجراءات الاستجابة للحالات الطارئة في المستقبل.
- ث. يجب أن يشمل التخطيط المناهض للعنف في الحالات الطارئة على زيادة الخدمات التي تستهدف النساء والشباب والأشخاص المتنوعين جنسياً والذين يسعون للحصول على الملاذ الآمن والدعم، مثل زيادة الملاجئ والبيوت



الانتقالية مع وجود مساحة للتباعد الاجتماعي وخطط الاتصالات العامة لضمان أن يعرف الضحايا أين يمكنهم طلب المساعدة. يجب أيضاً تقديم خدمات الصحة العقلية وخدمات دعم الإدمان للمسيئين.

ج. يجب أن تكون خدمات دعم الصحة العقلية الخالية من الحواجز متاحة بشكل واسع لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من القلق المحتمل، الخوف، عدم اليقين والعزلة المرتبطة بالحالات الطارئة.

9 يجب على منصات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك جوجل، ميتا، ريديت، رامبل، تيليجرام، تيك توك، وتويتير القيام بما يلي:

- أ. ضمان قيامها بوضع وفرض شروط خدمة صارمة لمعالجة المحتوى المتسم بالكراهية.
- ب. إصلاح الخوارزميات لتفضيل محتوى أقل إثارة للانقسام والتمييز والتضليل لإبعاد المشاهدين عن المعلومات التي يحتمل أن تكون بغیضة.
- ت. التوقف فوراً عن وضع الإعلانات بجانب المحتوى الذي يتسم بالكراهية.
- ث. السماح بإجراء مراجعة مستقلة لتقييم المخاطر المستمرة لتضخيم الكراهية التي يتم صنعها باستخدام تصميم المنصة، ووضع إستراتيجيات لتخفيف حدة المخاطر للمخاطر المستمرة.
- ج. الالتزام بتقديم تقارير عامة دقيقة وشفافة وفي وقت مناسب بشأن تواتر وطبيعة المحتوى المتسم بالكراهية على الإنترنت في بريتش كولومبيا واستجابات المنصة بما في ذلك الأوقات الزمنية، الإجراءات المتخذة، الطعون والنقض. يجب أن تشمل متطلبات الشفافية على توفير الفرص الكافية للباحثين المستقلين للوصول إلى البيانات لتقييم انتشار محتوى الكراهية على المنصات واستجابات المنصات، إضافة إلى الأحكام لضمان أن هذا الوصول لا يعرض للخطر حقوق الخصوصية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

توصيات للمساءلة والإصلاح:

10 يجب على المدعي العام إجراء إصلاحات في توجيهات التاج في مجال السياسات للتأكيد على المصلحة العامة القوية في ملاحقة جرائم الكراهية قضائياً من خلال:

- أ. تشجيع طائفة أوسع من الملاحقات القضائية للحوادث المرتبطة بالكراهية. ينبغي مراعاة تدابير العدالة التصالحية عند الاقتضاء.
- ب. إصدار توجيهات بشأن متى يجب التعامل مع العنف الجنساني باعتباره جريمة كراهية، بما في ذلك الحالات التي يمكن أن يتم فيها اعتبار العنف الجنساني عاملاً مشدداً متعلقاً بالكراهية في إصدار الأحكام.
- ت. جمع ونشر البيانات عن حوادث الكراهية بما في ذلك الموافقات على التهم، نتائج الملاحقات القضائية، إصدار الأحكام والقضايا التي تكون فيها الكراهية عاملاً مشدداً في إصدار الأحكام. يجب أن تشمل هذه البيانات على البيانات الديموغرافية المصنفة. يجب تحليل البيانات لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لتحسين فعالية تدابير العدالة الجنائية للكراهية ولضمان أن الملاحقات القضائية لا تزيد من ترسيخ أوجه عدم المساواة.

11 يجب على وزير السلامة العامة والنايب العام صياغة معايير لأعمال الشرطة عن كيفية الاستجابة لحوادث الكراهية التي أبلغت عنها الشرطة، والتي يجب أن تتضمن ما يلي:

- أ. التركيز على متى يجب اعتبار العنف الجنساني على أنها جريمة كراهية، بما في ذلك التوجيه في جمع الأدلة لدعم القضايا التي قد يمكن فيها اعتبار العنف الجنساني عاملاً مشدداً متعلقاً بالكراهية في إصدار الأحكام.
- ب. مؤشرات جرائم الكراهية للمساعدة في التحقيقات والتوصيات بشأن توجيه الاتهامات.



ت. مطالبة جميع أقسام الشرطة في تعيين وتدريب ما لا يقل عن وظيفة قائمة واحدة كمتخصص في جرائم الكراهية، والذي يكون مسؤولاً بدوره للتشاور مع محامي التاج ومكتب جرائم الكراهية في بريتش كولومبيا.

ث. توجيه الشرطة لتقديم الدعم للضحايا والناجين لكي يتم إحالتهم إلى نظام الإبلاغ على مستوى المقاطعة.

ج. التوجيه لضمان وجود معايير موحدة لجمع البيانات وتقديم البلاغ، بما في ذلك اعتماد تعريف متسق لحوادث/جرائم الكراهية ومتطلبات تسجيل الدوافع المتعددة للكراهية عندما تكون واضحة بالإضافة إلى بيانات ديموغرافية مصنفة عن الضحايا والمسيئين.

ح. توجيه الشرطة على تشجيع الناس للإبلاغ عن مجموعة واسعة من حوادث الكراهية والتحقيق فيها.

يتوقع المفوض بأن شرطة الخيالة الكندية الملكية ستقوم بمواءمة معايير الشرطة لديهم في بريتش كولومبيا مع هذه المعايير الإقليمية للشرطة بشأن الكراهية، وفق الفقرة 6.5 من اتفاقية خدمة الشرطة الإقليمية.

12 ينبغي على المدعي العام أن يتخذ خطوات تتيح لمحكمة حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا أن تكون أكثر تجاوباً للكراهية، بما في ذلك من خلال:

أ. ضمان وجود تمويل كاف للمحكمة لكي تتمكن من معالجة الشكاوى بفعالية.

ب. تقديم تشريعات لكي تقوم الجمعية التشريعية بالنظر فيها لتعديل الفقرة 7 من مدونة حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا لتوضيح أنه ينطبق عليها بغض النظر سواء كانت المطبوعات منشورة في شبكة الإنترنت أم لا.

ت. تقديم تشريعات لكي تقوم الجمعية التشريعية بالنظر فيها لتعديل الفقرة 7، الى جانب الأقسام الفنية الأخرى من المدونة التي تحتوي على أسباب التمييز المحظورة، لكي تشمل الحالة الاجتماعية كسبب للتمييز لأغراض المنشورات حول الكراهية.

